سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر(1870م،1900م).

French occupation policy in Algeria (1870, 1900 AD).

[1]سبـــع عـــادل ،[2]حوحـــو رمـــــزي
[1]كلية الحقوق و العلوم السياسيةجامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي / الجزائـرadilsebaa45@gmail.com
[2]كلية الحقوق و العلوم السياسيةجامعة محمد خيضر - بسكرة / الجزائـرdr7houhouramzi@yahoo.fr
تاريخ الاستلام: 2021/10/25 تاريخ القبول: 2022/01/18 تاريخ النشر: 2023/12/28

الملخص :

مرت الجزائر بأصعب فترة في تاريخها وهي مرحلة الاحتلال الفرنسي 1830-1962 ، وقد سعـى الاحتلال منذ وضع قدميه على أرض الجزائر نحو السيطرة الفعلية والكاملة على البلاد والعباد، محاولا بشتى الطرق والوسائل طمس الهوية الوطنية من ثقافة وتعليم وعادات وتقاليد. والأهم من هذا كله ضـــرب الدين الإسلامي الحنيف ،ونظرا للهدف الاستعماري الذي سطره الاحتلال فقد اتبع سياسة شاملة على الشعب الجزائري في الجانب الإداري والجانب الاقتصادي بالإضافة إلى الجانب التعليمي والجانب الديني وهي ركائز المجـــتمع الجزائري ،كل هذا حدث في الفترة الممتدة من (1870م،الى1900 م).

الكلمات المفتاحية : احتلال ،سياسة، هوية ، طمس.

Abstract

Algeria passed the most difficult period in its history, the French occupation period 1830-1962. Since the establishment of its feet on the land of Algeria, the occupation has sought effective and complete control over the country and its people, trying in various ways and means to obliterate the national identity of culture, education, customs and traditions. The most important of all is the striking of the true Islamic religion, and in view of the colonial goal set by the occupation, it adopted a comprehensive policy on the Algerian people in the administrative and economic aspects, in addition to the educational aspect and the religious aspect, the pillars of Algerian society. This happened in the period from 1870 to 1900 AD, .

Keywords: occupation, politics, identity, blur.

المؤلف المرسل:سبع عادلadilsebaa45@gmail.com

المقدمة:

الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م، كان الهدف من ورائه تحقيق العديد من الغايات، سياسيـة اجتماعية، اقتصادية ولم يكن بمقدورها ذلك، إلا من خلال وضع سياسة محكمة بانت معاملـها بعد اقتناع الفرنسيين بضرورة الحفاظ على القطر المحتل "الجزائر"

وانطلاقا من هذا أخذت السلطات الفرنسية ترسخ سياسة الاستيطان باعتباره العامل المهم في تثبيت أقدامها في الجزائر وواكبت ذلك بالعديد من التشريعات والقوانين التي تخدم أهدافها، في السيطــرة الفعــلية على الجزائر فشملت هذه القوانين الجوانب المهمة في حياة الشـعب الجزائـري ،(الجــوانب الإداريـة، الاقتصادية، التعليمية، الاجتماعية،الدينية)، واستخدم الاحتلال في سبيل تحقيق أهدافها قوة عسكرية غاشمـة بغرض قمع وإزالة كل العوائق التي تقف في طريقها ،ومن الملاحظ أن الاحتلال الفرنسي أولى عناية كبيرة للأجانب في تسيير الجزائر من الناحية الإدارية وهو المجال الذي عرف تغيرا مع مختلف مراحل توســع الاستعمار في القطر الجزائري ،وامتدت سيطرة الاحتلال انطلاقا من الوسط نحو الـــشرق والغـرب ومـــن الشمال نحو الجنوب وقد عرفت الجزائر فترة الاحتلال نظام "الحكام العامون" الــذين تداولوا عــلى إدارة الاحتلال. وفي هذا البحث يتم تسليط الضوء على جزء من معالم هذه السياسة الاستعمارية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1870م إلى 1900م.

-أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث تكمن في التوصل إلى دراسة الوضع القانوني الذي فرضه الاحتلال الفرنسي على الجزائر، من خلال السياسة المنتهجة في تلك الفترة والاطلاع على أهم القوانين والمراسيم بالإضافة إلى القرارات التي قيدت حرية الشعب الجزائري في شتى الميادين ،ومختلف الأعمال التي كان يقوم بها الحكام العامون الذين تداولوا على الإدارة الاستعمارية في الفترة الممتدة من: 1870م إلى 1900م.ومدى تأثير هذه السياسة على حقوق الشعب الجزائري، والأهداف المتوخاة منها.

-إشكالية البحث:

يثير موضوع سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر (1870م، 1900م)، إشكالا قانونيا نظرا لما ينطوي على هذا الموضوع من وصعوبة في التعاطي مع مختلف المراسيم التي أصدرها الحكام العامون للإدارة الفرنسية في تلك الفترة، والتي اتسمت بالإجحاف والاستبداد وهضم جميع الحقوق التي كان الشعب الجزائري يتمتع بها قبل الاحتلال وعليه يطرح التساؤل التالي:**ماهية السياسة التي انتهجها الاحتلال الفرنسي في الجزائر** في الفترة الممتدة من **(1870م إلى 1900م)؟ ،وما هي أهم مظاهر سياسة الاحتلال؟.**

عرفت الجزائر عدة قرارات إدارية أهمها ما تعلق "بتغيير الحكم" بالإضافة إلى قرارات اقتصادية ولعل أبرزها "مصادرة الأراضي" وهي محل دراسة في هذه الورقة البحثية على المنـوال الـتالي: الفـرع الأول: السياسة الإدارية، الفرع الثاني:السياسة الاقتصادية.

المبحث الأول: السياسة الإدارية والاقتصادية:

المطلب الأول: السياسة الإدارية:

أهمها تغيير نظام الحكم في الجــزائر"،عام1870م من العسكري إلى المدني(سعد الله،2000،ص64) ،الذي شمل مختلف مناطق الوطن ما عدا الجنوب ، إذ أصبحت تحت سيطرة المعمرين وأقـرت السلطات "الفرنسية"العديد من القوانين والتنظيمات الإجرائية للتحكم في الجزائريين ومن جملة من القوانين الإدارية التالي :

الفرع الأول:القرارات والمراسيم:

1- قرار في: 08 أكتوبر 1870م، والذي تم بموجبه تمديد السلطة المدنية إلى المجالات الترابية التابعة للقبائل.(بن خليف ،2006 ،ص47)

2- مرسوم: 24 أكتوبر 1870م،والمعروف بمرسوم **"كريميو" (حماميد"**،2007 ،ص28)،سمح هذا المرسوم لليهود بالحصول على الجنسية الفرنسية والتمتع بجميع الامتيازات التي خولها القانون للمواطنين الفرنسيين، دون أن يتخلى هؤلاء على عقيدتهم وحقوقهم المدنية. (charlesandrejulien, 2005, p.467) ،وإلغاء منصب الحاكم العام وتعويضه بالحاكم المدني يوضع تحت تصرفه رؤساء المقاطعات الإدارية وتنحصر سلطة القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية على أن يقوم الحاكم العام المعين من طرف السلطات الفرنسية بتطـــبيق مخطـط وسياسة الحكومة في الجزائر.(بو ضرساية،" 2007،ص183)

كما يعلن هذا المرسوم تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات فرنسية وهي: الجزائر قسنطـينة وهـــــران ويقوم رؤساء هذه المقاطعات بإنشاء مجالس عامة منتخبة، من طرف الفرنسيين فقط في كل مجلس عام يحق لوزارة الداخلية أن تعيين المسلمين.(قابليت ،2007 ،ص 19)

3-قرار 10نوفمبر1870م،تم بموجبه وضع المناطق العسكرية تحت سلطة عمال العملات،(كاشة ،2007،ص78)

4-مرسوم 24 ديسمبر 1870م، والذي سمح للمستوطنين الأوروبيين يوسعوا نفوذهم في المناطـق التي يسكنها المسلمون الجزائريون، والتي تديرها شخصيات جزائرية معينة من طرف فرنسا ،وكـذلك إلغاء المكاتب العربية *،في المناطق الخاضعة للحكم المدني.

5-قرار 07 جوان 1871م،تم بموجبه تحويل حدود الولايات والدوائر، وذلك من خلال تشكيل وحدات إقليمية تكون أقل من المقاطعات والدوائر، وتم تطبيق هذا المشروع بإنشاء دائرتين.

6-مرسوم 19 أوت 1871م،يتضمن مشروع قانون بلدي من أجل وضع تنظيم خاص للمناطق التي تحتوي على سكان أوروبيين، كما أشترط أن يكون عددهم (100) ،لتكوين بلـدية إذ يتجـاوز عـــدد سـكان الأهالي عشر مرات عدد الأوروبيين وقد تم استبدال نواب الرئيس من الأهالي بفرنسيين.(روبير، 2007 ،ص242)

علما أن هذه القرارات أصدرها الأميرال "دوقيدون" " Degueydon" ،بين (1871م-1873م) وهـــــو أول حاكم (مدني) ،للجزائر تقلد المنصب لتحقيق رغبات الكلون وقد استطاع انتزاع سلطة القرى من شيوخها، ووضعها تحت رقابة الإدارة الفرنسية، وذلك بمنطقة "زواوة"

7-قرار: 24 نوفمبر 1871م، أكد على تطبيق القرارات السابقة وتعميمها على لمناطق الشمالية، وحدد عـدد الأقاليم من سبعين إلى ثمانين في بداية 1872م،أصدر العديد من القرارات من أجل تعميم الدوائر الإقليمية لـــدوائر أكـبر منها، يشرف علـــيها عمال العملات ونوابهم وتحتوي على :

- عمالة الجزائر تحتوي على اثني عشرة دائرة إقليمية؛
- عمالة قسنطينة تحتوي على ستة عشر دائرة إقليمية؛
- وقبل: 01 فيفري 1873م،كانت توجد دائرتين بكل من أقبو والقل؛

8- مرسوم 20 فيفري 1873م، تم الاعتراف فيه بستة مناطق إقليمية كانت تحت سيطرة النواب المحافظين.(روبير ،2007،ص276)

الفرع الثاني:قانون الأهالي " code de l'indigent":

في29 أوت 1874م،صدر هذا القانون على عهد الحاكم العام المدني للجزائر الجـــنرال "شـــانـــزي" **" General Chanzy"** ،في الفترة الممتدة من جوان 1873م إلى فبراير 1879م،الذي كرس بدوره هيـمنة المستوطنين على الجزائر فجاء هذا القانون ليمنح رؤساء العملات صلاحيات إعداد قوائـم المخالفات ضـــد الجزائريين، على أن يتولى القضاة المدنيون تطبيق العقوبات، وبذلك تكون الأحكام الصادرة عنـهم في نظر القانون أحكاما نهائية (بوضرساية ،2010 ، ص100)،وكان هدف الحاكم العام

المدني من إصدار هذا القانون الجائر هو فرض النظام والأمن. خاصة البند (17) منه المتعلق بجهاز القضاء في منطقة القبائل ليعمم هذا القانون في: 11 ديســـــمبر 1875 ،على كامل التراب الجزائري. (بوضرساية ،2010 ، ص100)

وعلى هذا الأساس فبموجب هذه الإجراءات القانونية الغير عادية، يسمح للأوروبيين بناء على هذا القانون الفرنسي ببعض التجاوزات التي تعتبر بالنسبة للجزائريين خرقا للقانون. (بوضرساية ،2010 ، ص101) وبناء على هذه المخالفات فإن الأحكام الصادرة بشأنها يمكن أن تصل إلى سنتين حبس كحد أقصى وإلى دفـــع غرامة مالية ما بين (15) إلى ألفين فرنك فرنسي، وذلك حسب أمزجة رؤساء العملات. حيث أن هذه الأحكام استثنت المستوطنين، مما شجع الحكام العاميين المتعاقبين على حكم الجـــــزائـــر وإصدار قوانين تكميلية فالحاكم **"ألبير غريفي"** "albert grevy" ،أصـدرفي الفترة الممـتدة من (1879م-1881م) قانونا في: 28 جوان 1881م،يصب في نفس اتجاه "قانون الأهالي" ،ثم قانون 27 جوان 1888م الذي صدر في عهد الحاكـــم العام المدني **"لويس تيرمان""** Louis Tirman" ،والذي أبقى على نفس العقوبات حيث أصبحت السلطة القضائية ابتداء من 1881م،الشرعية المطلقة. (بوضرساية ،2010 ، ص101)

ولقد استمرت عملية إصدار القوانين المتعلقة بمعاقبة الأهالي من طرف السلطة المدنية ، منها قوانين : 27 جويليـة 1830م،و 21 ديسمبر 1897م، ثم قانون 28 مارس 1913م، وقانون 30 ديسمبر 1922م،ثم قانـــون 31 ديسمبر 1937م. (بوضرساية ،2010 ، ص101)

إن قانون الأهالي وما تبعته من قوانين ومراسم تكميلية وضعت كلها لقهر الإنسان الجزائري، وتقـوية المستـوطن الأوروبي، ولقد بقيت هذه القوانين الإدارية والمراسيم التي أصدرتها الإدارة الفرنسية في سبيل حكم الجزائر سارية المفعول إلى غاية1944،هذه هي بعض القوانين والمراسيم في تلك الحقبة ، وهي على سبيل الذكر لا الحصر.

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية :

إن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة ،جاء بأفكار جديدة من أجل إتمام سيطرتها على الاقتصاد الجزائري، وتوجيهه لخدمة اقتصاد الاحتلال من خلال(**بهلول** ، 1985، ص 121):

الفرع الأول: مصادرة الأراضي:

وهي سياسة اتبعتها فرنسا لمعاقبة الأهالي الثائرين سنة 1871 وقامـــت بحجز أملاكهم عن طريق فرض غرامة مالية على الجماعات الثائرة، ومصادرة ممتلكات قائد الثورة ومصادرة كل أملاك القبائل الثائرة إذ يقدر ما دفعه الأهالي للإدارة بخمسة وستون مليون فرنك ذهبي أي نسبة 70.4 بالـمائة من ممتلكاتهم، وقد منحت الأراضي المصادرة للمستوطنين القادمين من "الألزاس واللورين" خصوصا، أما فيما يخص الغرامات تم توجيهها في إصلاح المدارس والثكنات والكنائس.

وقد صدر بعد ذلك قانون يسمى بقانون "المستوطنين" عام 1873 م في: 26 جويلية، تم بموجـــبه الاستيلاء على أراضي العرش، ويعرف بقانون "فارنيية"، قام هذا القانون بتقسيم الأملاك الجـماعية إلى ملكيـة فـــردية(نجادي 2007 ،ص78) وتمـــليك المستوطنين بهدف تشتيت الجزائريين. (عباد ،ص 115) إضافة إلى قانون الحجز الذي صدر في نفس السنة وهو قانون خاص بالأرض التي غاب عنها أصحابها ومن أهم جاء فيه:

-تنظيم ملكية الأرض يكون وفق القانون الفرنسي مهما كانت جنسية المالك؛

-يكفي أن يطالب أحد المالكين بتقسيم الأرض فتقسم كلها؛

-كل من ينازع على قطعة أرض يضيع حقه بين الحاكم والمحاميين والمستوطنين؛

-إذا اشترى أحد المستوطنين جزء من أرض القبيلة يفرض عليهم تقسيمها كلها أو بيعها (**عباد** ،ص 115) وقد صدر كذلك في: 27 أفريل 1887م،قانون مكمل لقانون "سيناتيس كونسليت" " Senatus

Consulte"، الـذي عمم مصـادرة الأراضي على المناطق الجبلية ، وتجاوزها إلى المناطـق الصحراوية(ملاخسو ، ص43)، تبعـــه قانون 16 فيفري 1897 م ،والذي جاء بقرار يضع حدا لقرار 26 جويلية 1873م ،تمثل في تصفية أراضي العرش من جميع الحقوق، أي الديون وكذلك التحقيقات الإجمالية ،التي تقوم بها الدولة من تلقاء نفسها في أراضـــــي العرش،التي يتقدم أصحابها بطلبات إعطائهم أراضي ملك. (روبير، ص225 -226)وفي: 28 جوان 1898م، صدر قانون تم بموجبه إنشاء لجنة حماية الملكية الأهلية، من طرف الحاكم العـــام في الجزائر ، غايتها تقديم دراسة لضمان ملكية الأهالي ، وقامت هذه اللجنة بتوزيع استمارات أسئلة لمعرفة، الوضعية القانونية لمختلف الأراضي التابعة للأهالي سنة 1899. (غراتميزون،د.س، ص 269)

الفرع الثاني:قوانين الغابات:

وقد صدر أول قانون غابي في: 17 جويلية 1874م،تملكت من خلاله كل الغابات ،وطـبقت مبدأ المسؤولية لمعـاقبة كل من يتسبب في حرائق الغابات،وعلى إثر حرائق عام 1881 م ،وشكاوي أصحاب الاقطاعات صدر قـانون 1885م يوم: 09 ديسمبر ،زاد من التشديد على السكان بانتزاع الأراضي الرعوية وإعطائها "للكلون" من أجـل زراعـتها عوقب السكان على الأشجار التالفة بدعوى أن السبب في ذلك هو الرعي فيها ،وقام "الكولون" بترحيل الكثـــــير من العائلات نتيجة ذلك. (صاري ،1978 ،ص 147)

أما فيما يخص زراعة "الكروم"، التي بدأت قبل سنة 1880م ،ونظرا لفـساد المحاصـيل في فرنسا بسبب انتـــشار "الفلوكسير"(برينيان ، 1984، ص370) ،حولت فرنسا أنظارها إلى الـــجزائر، التي تـــــتوافر على المـــقومات الأساسية اللازمة لهذه الزراعـــة ،من حيث المساحة والمناخ، أين خصصت "مليوني فرنك" فـرنسي لها ونتيجة لجودة المنتوج الجزائري من الكروم أصبح يزاحم المنتوج الفرنسي (عميراوي،2007 ،ص61) ،فارتفع الإنتاج ما بين 1881م-1885م من ألف هكتار إلى(103) ألف هكتار. (الغالي ،2007 ،ص 226)

الفرع الثالث:الضرائب:

تعتبر الضريبة نوع من أنواع الاستغلال الاقتصادي لإخضاع الأهالي تنوعت الـضرائب بحسب الظروف التي تمر بها الجزائر ،كما أنها لم تكن متماشية مع حالة السكان المادية ،حيث زادت السلطات الفرنسية من عدد البلديات لتتمكن من تحصيل الضرائب من كافة المناطق ويرجع تاريخ الضـــرائب إلى سـنة 1845م حسب المرسوم الصادر بتاريخ :17 جانفي من نفـس السنة، ففرضت الدولة الفرنسية ثلاثة أنواع من الضرائب وهي :

1-الحكور: وهي ضريبة تدفع من طرف الفلاحين الذين يستغلون الأراضي ،ثم عممت على أراضي العرش وتحدد قيمتها حسب مردود الإنتاج؛

2-العشور: وهي ضريبة تفرض على الأراضي الزراعية، قيمتها تحدد حسب نوعية الأرض وكمية الإنتاج؛

3-الزكاة : هي ضريبة على الحيوانات، تحدد قيمتها حسب المناطق والقيمة التجارية للحيوان؛

4-الضريبة الاستثنائية: تفرض على الرؤوس، وتسمى "اللزمة القبائلية"، عممت على باقي المناطق المدنية؛

أما مع بداية الجمهورية الثالثة فيفي عام: 1871م،وفيما أقر الحاكم العـام "دوقيدون" يـوم:22أوت1871م الزيادة في قيمة الضرائب العربية وإجـبار الأهالي العاملين في أراضي الأوروبيين على دفـع "العشور" وبمجيء القرار الصادر في: جوان 1872م، فرضت ضريبة على ملكيات الأهالي عموما، وضريبة عـلى المهن وضريـــبة الطرق الريفية. (عميراوي،2007 ،ص57)

أما في عهد الحاكم العام "شانزي" سنة 1873م،تقرر توحيد الضرائب العربية في ضريبة واحدة على أن تبـــقى بنفس القيمة أما فيما يخص الضريبة العقارية فيعفى الأوروبيين من دفع الضريبة الأصـــلية بينما يدفع الأهالي الضريبة الأصلية والمضاعفة معا، وفي: 13 جويلية 1874م،فرضت ضريبة الملكية الأهلية بقيمة فرنك للعامين. (عميراوي،2007 ،ص57) وقد تم إنشاء مديريات الضرائب بموجب القرار المؤرخ في: 21 نوفمبر 1874م ،وتم توظيف أعوان لتحديد كيفية فرض الضرائب، فكان قابض الضرائب ينادي على اسم الشخص لدفع المبلغ وتلقيه وصل إبراء الذمـة وفي حالة غيابه أو عدم إحضاره للمبلغ المطلوب يسلط عليه أحد مساعدي قابض الضرائب عقوبة نظرا لمخالفـــة قانون الأهالي المذكور.(روبير، 2007 ص274).

إلا أن الضرائب العربية أصبحت تدفع على أقساط بموجب القرار الصـــادر في: 09 ماي 1875م ،وتحدد قيمتها حسب معدل السنوات بين (1872م، 1874م)، أما عن الأراضي الخاضعة للمسح العقاري فتدفع الضريبـــة إجمـــــالا بـداية من1877م، أما فيما يخص الأوروبيين فهم مطالبون بنصف المـبلغ إلى غاية 1882م ،وأما بالنسبة للمناطـــق الخاضـــعة للحكم العسكري، فكانت تحصل الضرائب من طـــرف "القايد" الذي يجمعها من الأهالي. (سعيدوني،" 2000 ،ص234)

وفي: 27 جويلية 1875م ،تم مضاعفة قيمة الضرائب ابتداء من السنة الموالية 1876م ، وبالنسبة للأراضي القبائلية تضاعفت (5) مرات. **(روبير** ، 2007 ، ص 475 ، 476.)،غير أن سنة 1883م، تم إعداد مخططات مشروع قانون حـول الملكية المشيدة و غير المشيدة ،وفيه قسمت الأرض على أربعة أصناف تفرض عليها ضرائب مختلفة، فهناك من يدفع ستة فرنكات فرنسية على حقول العنب و البرتقال و البساتين و حدد مبلغ: 0.25 فرنك فرنسي بالنسبة للمراعي ، إلى غاية: 23 ديسمبر 1884م، أين فرضت ضريبة على الملكيات الغير مشيدة فقط مع بقاء الضريبة الرسمية. (روبير ، 2007 ، ص 480،482) ،وفي بداية 1890م، حاول الإداريون الفرنسيون القيام بإصلاحات في النظام الضريبي خصوصا المفروض على الأهالي بسبب اختلال التوازن في مدخول الفلاح، فبادروا إلى وضع تغييرات على منظومة الضرائب العربية و ذلك بإلغاء بعض الضرائب المجحفة، و توحيد ضريبة "العشور"، لكن هذه التغييرات لم تؤدي إلى نتيجة إيجابية و اكتفوا بإصدار مـراسيم تحسينية منها:

مرسوم: 30 ديسمبر 1894م و الذي جاء ليؤكد قرار 9 سبتمبر 1886م، الذي جاء فيه التخلي عن التقسيط في ضريبة الرؤوس القبائلية،

- مرسوم: ديسمبر 1896م، والذي نص على تحديد الضريبة على أساس نوعية المحراث و تقسيم الفئات الضريبية إلى ثلاث:

أ/فئة عادية: تدفع خمسة وأربعين فرنك.

ب/ فئتان للإعفاء الضريبي: بثلاثين و خمسة و عشرون فرنك.

غير أنه في عام 1898م ،بعد مجيء الحاكم العام للجزائر "لافيريير" ،أصدر قرار بتقسيم الضرائب على حسب الأشخاص وتم توحيد نظام ضريبي واحد لثلاث فئات هي:

- **المعمرون:** هم الذين يملكون الأرض و الزراعة و مصلحة الاستعمار،
- **أصحاب التجارة و الصناعة والعمال :** و هم خاضعون للضريبة باستثناء المعمرين،
- **الأهالي:** و هم يمثلون الزراعة البدائية و الرعوية و يخضعون للضريبة القديمة، (غواتميزون ، د.س،ص، 326،328)

وفيما يخص التجارة فقد بقيت على طابعها الصناعي الأول (فوسفات حديد)، كما مورست بعض الصناعات التحويلية مثل: الصناعة الغذائية ، الصناعة الخشبية ، صناعة مواد البناء والنسيج القطن والبرانيس وصـناعـــة الفخار والأسلحة والجلود ،كما شيدت مصانع للتبغ والكبـــريت والأسمدة ،وقد كان

المحرك الأساسي للشـركات الأوروبية هم الأهالي باعتبارهم يد عاملة رخيصة في المناجم والورشات، ففي مصنع الكتب بقسنطينة مثلا يتقاضى العامل أجرة يومية قدرها فرنكين في يوم واحد. (عربي ، 1983 ، ص 160 ،162)، وعلية شهدت التجارة الخارجية ركودا في مختلف المناطق عام 1870م، لكن التجارة الداخلية بقيت متواصلة، وظل البدو والرحل يترددون على المدن التلية لجلب مستلزماتهم من سلع ، بل أنـــها تطورت بشكل واسع غير أنا فوائدها ظلت محدودة بسبب احتكار الأوروبيون واليهود لها. (روبير ، 2007 ،ص684)

أما محليا فعرفت التجارة رواجا رغم بساطة منتجاتها، فكانت التنقل بواسطة العربات والدواب له الفضل في إنشاء الطرق، وقد سيطرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على ثلاثة أرباع من صادرات الجزائر، وكانت المنتجات الجزائرية تنقل بواسطة السفن الفرنسية إلى البلد الأم. (روبير ، 2007 ،ص 684،685)

أن سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر لم تشمل الجانب الإداري والجانب الاقتصادي فحسب، إلا أن الاحتلال الفرنسي عمد إلى توسيع مجال سياسته الممنهجة في سبيل طمس الهوية الوطنية، من خلال تغيير مناهج التعليم التي كانت سائدة واضطهاد رجال الدين ودور العبادة. رغبة منه في تجـهيل الشعب الجزائري وعليه يتم التعرض للسياسة التعليمية والدينية في المبحث الثاني كما يلي:

المبحث الثاني: السياسة التعليمية والدينية:

كان التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي يتميز بالجودة كونه يستمد مناهجه من الدين الإسلامي الحنيف فكانت نسبة المتمدرسين في ارتفاع دائم كما كان للدين الإسلامي دور في صقل عقول التلاميذ غـير انه بوصول المستعمر الفرنسي تم تغيير كل هذه الأمور مما أدى إلى تدهور النظام التعليمي واضطهاد الدين الإسلامي ويمكن تحديد سياسة المستعمر الفرنسي في هذا الشأن من خلال المطلب الأول :السياسة التعليمية والمطلب الثاني:السياسة الدينية.

المطلب الأول:السياسة التعليمية:

الفرع الأول:مراحل الوضع التعليمي في الجزائر قبل الاحتلال وبعده:

كان التعليم من أهم مميزات الوضع الثقافي في الجزائر قبل الاحتلال، وأثناءه على مرحلتيـن:

-المرحلة الأولى: تشمل التعليم الابتدائي،

- المرحلة الثانية: تشمل التعليم الثانوي (بوضرساية ، 2010 ،ص 127) ، وقد اتخذت سلطات الاحتلال التعليم لإحكام قبضتها على الجزائريـــــن إذ كانت هناك أنواع من المؤسسات التعليمية شملت المدارس العربية ، الفرنسية والمعاهد العـربية الفرنسية ، والمـدارس القرآنية. (**حلوش** ، 1999 ، ص 132) ، وبعد انتفاضة 1871م التي اتخذها المستوطنون ذريعة لإظهار تذمرهم من السياسة التعليمية السائدة آنذاك ، قاموا بغلق معهد الفنون والحرف والمدرسة العربية والفرنسية بتيزي وزو. (**روبير** ، 2007 ،ص 595)،وقد أظهر المستوطنون كراهيتهم للمسلمين الـذين يتمدرسون في المعاهد الثانوية العربية الفرنسية بالعملات الجزائرية ، وقدموا اقتراحات تدعوا إلى دمج هذه المعاهـد بحجة التقليل من التكاليف، ولقد حاربت إدارة الاحتلال الفرنسي الثقافة العربـية في الجزائر قصد إحلال الثقافة الفرنسية محلها ، وهذا يعني القضاء على اللغة العربية وفرض اللغة الفـرنسية كبديل لها ، ولتحقيق هذا الغرض سارعت إلى إصدار العديد من التعليمات والمراسيم والقوانين،بهدف القضاء على اللغة العربية وتغيير الوضع الثقافي الأصيل بوضع ثقافي بديل دخيل عن المجتمع الجزائري. (بوضرساية ، 2010، ص128).

إن الأمر الذي أثر تأثيرا سلبيا على اللغة العربية ليس انخفاض مستواها، لأنه لا يمكن أن ينخفض إلا في ظروف غير عادية وهي الاحتلال ، وإنما هو سلب حرية الجزائريين في التعامل بها

رسميا كأداة، تعبير إلى جانب الأوضاع المضطربة التي كان عليها أيضا المجتمع الجزائري، علما أن هذا الوسط هو الذي يوفر للغة أسباب ديمومتها. (بوضرساية ، 2010 ، ص129).، ونتيجة لهذه السياسة الخطيرة التي تعرضت لها المؤسسات الثقافية الجزائري التي تشرف أساسا على التعليم من الغلق والهدم ، مع قطع التموين ، ما دفع إلى تخلي السواد الأعظم من التلاميذ من الجزائريين على التعليم، أما العـلماء فقد أجبروا على الهجرة إلى بعض الدول العربية. (بوضرساية ، 2010 ، ص129).

الفرع الثاني:بدائل الاحتلال الفرنسي للتعليم في الجزائر:

أمام تدهور الوضع التعليمي جراء سياسة التجهيل المنتهجة من طرف الاحتلال الفرنسي،عمدت هذه الأخيرة إلى وضع بدائل لسلخ المجتمع الجزائري عن ثقافته العربية، التي كان التعليم العربي فيها أحد أبرز معالمها، وتمثلت هذه البدائل في تطبيق سياسة تعليمية قائمة على فرنسة الفرد الجزائري بكل الـوسائل المتاحة ، وما ميز مرحلة النظام العسكري الذي حكم الجزائر أنه اعتمد في القضاء على معالم التعليم العربي الإسلامي في الجزائر،وعلى هدم وتدمير المؤسسات المشرفة وبالدرجة الأولى على التعليم العربي. (بوضرساية ، 2010 ، ص129)

أما المؤسسات التي لم تتعرض للهدم فقد تم تحويلها إلى مرافق عمومية، وهي كثيرة جدا بالإضافة إلى الإبقاء على بعض منها كمؤسسات تعليمية بعد أن تم تعيين مواطنين سلميين فيها مكلفين بتلقين التلاميذ وكذلك الإشراف عليـها وقد تأسست أول مدرسة فرنسية عربية في عهد الحكم العسكري بتاريخ: الفاتح جوان عام 1833م بالجزائر العاصمة ومدرسة أخرى في عنابة ، ثم جاء المرسوم الرئاسي المؤرخ في: 14 جويلية من عام 1850م،الذي أقر بدوره الشـروع في تأسيس المدارس الفرنسية في قسنطينة وعنابة ، وهذا المرسوم كان وراء انتشار هذا النوع من المدارس على حساب مدارس التعليم العربي ، كما أصدرت إدارة الاحتلال مرة أخرى على عهد نظام الحكم المدني بتـاريخ: 13 فبراير من عـام 1883م مرسوما حول تنظيم التعليم في الجـزائر وبموجبه أصبح التعليم فرنسي الطابع وعليه تم إنشاء نوعين من المدارس "مدارس خاصة بأبـناء المعمرين" و"مدارس خاصة بأبناء الجزائريين" الـذين أطلقـت عليهـم إدارة الاحـتلال اسـم "الأهالي"(بوضرساية ، 2010 ، ص130) لقد حاولت الدولة الفرنسية سواء في مرحلة حكم النظام العسكري أو النظام المدني فرض البديل التعليمي بالقوة، وعليه أصبح التعليم فرنسيا محضا لا يعترف باللغة العربية، وهـذا في سبيل دعم اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربيـة وقد شهد على هذه السياسة أحد ساسة إدارة الاحـتلال وهو الـدوق "رومال" بقوله : " لقد ارتكزنا في الجزائر واسـتولينا على المعاهد العلمية، وبذلك قضينا على العربية. **"(بوضرساية ، 2010 ، ص131،130)**

إن هذه السياسة المنتهجة من طرف الاحتلال الفرنسي أدت إلى القضاء على اللغة العربية، وانتشار اللغة الفرنسية في نطاق واسع، فامتد الأمر إلى التعليم العالي خاصة بعد تأسيس جامعة الجزائر في أواخر القرن 19، في الجزائر العاصمة والتي كان التعليم فيها هي الأخرى باللغة الفرنسية ،إلا أن أغلبية سكـان الجزائر كانوا يرفضون التعليم الفرنسـي ، ما عدا فئة من المتفرنسين الذين كان لهم موقف مغاير في ذلك فأصبحوا أداة فاعلة في يد الاحتلال الفرنسي في إقناع الجزائريين على إدخال أبنائهم المدارس الفرنسية،وقد استعملت الإدارة الفرنسية وسائل أخرى في سبيل طمـس التعليم العـربي الإسلامي في الجزائر ، ومنها إعطاء الأولية للتعليم الفرنسي ودعمه بكل الوسائل ، كما أكدت المراسيم على حصر تعليم أبناء الجزائريين في التعليم الابتدائي فقط. حتى لا يتم تثقيفهم ويبقى المجتمع الجزائري أميا ، فقد كان يفصـل في التـعليم الابتدائي بين أبناء الجزائريين ، وأبناء المستوطنين مع إجبارية تلقين المناهج باللغة الفرنسية و إهمال اللـغة العربية بشكـل كبير. (بوضرساية ، 2010 ، ص131).

كما أن الاحتلال الفرنسي لم يعطي فرصة مواصلة الدراسة لكل الجزائريين، حتى وإن كانوا من المتفوقين من خلال فرض امتحانات صعبة على أبناء الجزائريين في المراحل الأولى من التعليم، بالإضافة إلى فـرض تكاليف مرتفعة على التعليم يصعب على الجزائريين تغطيتها ،وبالتالي يجبرون على ترك التعليم تحت طـائلة العوز والفقر ، وحتى لا يعود أبناء الجزائريين للتعليم العربي عمدت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى مصادرة أملاك "الحبوس" ، وأملاك الزوايا لتحكم عليهـم مرة أخرى بالجهل والأمية وهذا هو الهدف الذي كانت تصبو إليه إدارة الاحتلال.(بوضرساية ، 2010 ، ص132)

وبتاريخ: 18 أكتوبر من عام 1892م صدر مرسوم استدماري يقضي بعدم إنشاء مدارس عربية أو فتحـــها إلا بترخيص من الهيئة الوصية وهي إدارة الاحتلال ، ما دفع ببعض الجزائريين إلى الاعتماد على التعليم السري " فإذا زار حاكم عسكري مدينة القرارة مثلا في بلاد ميزاب لا تفتح المعاهد للمعلمين ولا يمكن مشاهد التلامـــيذ في الشوارع... " ومن بين ما نص عليه هذا المرسوم الرئاسي "أن يكون الشخص المعني بفتح مدرسة مواليا لإدارة الاحتلال بعـد القيام بتحريات من قبل الشرطة عليه أو الدرك، وإذا ما تم القبول وأعطيت له الرخصة لا يمكـن قبول أكثر من ثمانية تلاميذ في المدرسة ، كما أن الدروس تعطى بعد الوقت المقرر للتعليم الذي تشرف عـليه إدارة الاحتلال وهو التعليم العام.(بوضرساية ، 2010 ، ص132)

لم تتوقف إدارة الاحتلال عند هذا المرسوم الذي يحد من انتشار التعليم العربي ، و يفتح المجال لفرنسة أبناء الجزائر إنما أصدرت قرارا مجحفا آخر في عام 1904م ،يمنع منعا باتا التعـليم من دون رخـصة مهما كان شكـله (بوضرساية ، 2010 ، ص133) و رغم ذلك استمر صمود الشعب الجزائري في تلقين أبنائه اللغة العربية من خلال حفظ القرآن ويقول "أحمد الخطيب" عن هذه الطريقة أنها "كانت السبيل الوحيد للحفاظ على الشخصية العربية للجزائر أمام خطر الاندماج الـذي يهـــددها وكان الجزائريون مرغمون على إتباع هذه الطريقة المتأخرة في التعليم بعد أن سدت سبل التعليم العربي الحديث في وجوههم وفتح أمامهم باب واحد هو باب المـــدارس الفرنسية، حيث كان التلاميذ العرب يضطرون إلى إنشاد نشيد المارسيلياز "(بوضرساية ، 2010 ، ص133). وقد استعملت إدارة الاحتلال المدارس الفرنسية لتشويه التاريخ، و محاولة ترسيخ فكرة قائمة على أن أجداد الفرنسيين في كل البلاد بما فيها الجزائر هم الغالبون، لدى أبناء الجزائر كـذلك.(الخطيب ، 1985م ، ص54)

ولم يكن نظام الحكم المدني في الجزائر الذي كانت بدايته عام 1871م بسقوط النظام العسكـــري، إلا استمرارية للنظام الأول و لكن بصورة أخطر، نتيجة هيمنة المستوطنـين في تسيير مؤسسات الجزائـر السياسيـة والاقتصادية و هذا ما انعكس سلبا على الوضع التعليمي الجزائري. الذي زاد تدهورا و هذا ما أكده أحد أقطار الفكر العـــربي عام 1901م عندما زار الجزائر و قـــــد جاء على لسانـــه ما يلي : " إن حالة التعليم التي تعكس الوضع الثقافي في الجزائر سيئة جدا، ولو استمر الحال عـــــلى هذا المنوال لحلت اللغة الفرنسية محل اللغة العـــــــربية في جميع المعاملات بل ربما تندثر العربية بالمدة مع مضي الزمن فلا الحكومة تسعى في حفـظها ،ولا تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس،لقد هجرت ربوع العلم وخربت دور الكتب وأصبحت الديار مـــرتعا للجهل والجهلاء ،وكادت تدنس معالم اللغة العربية الفصحى ،وتداخلت على اللغة العـامية الكلمات الأجنـــبية ،بل أصبحت اللغة الفرنسية هي لغة التخاطب في المدن مثل وهران ،قسنطينة ،عنابة وغيرها..." (بوضرساية ، 2010 ،ص 134) ، وقد أشار العلامة "عبد الحميد ابن باديس" في حصره للأوضاع الثقافية في الجزائر حول التعلـيم ومدارسه ومما ذكره ما يلي: " هذا القطر – الجزائر- قريب من الفناء، ليست له مدارس تعلمه و ليس له رجال يدافعون عنه و يموتون عليه، بل كان في اضطراب دائم و مستمر ...، كان أبناؤنا

يومئـــذ يذهبون إلى المدارس الأجنبية، التي لا تعطيهم غالبا من العلم إلا ذلك الفتات يملأ أدمغتهم بالسفاسف، حتى إذا خرجوا منها خرجوا جاهلين لدينهم و لغتهم و قوميتهم و قد ينكرونها ..." (الخطيب ، 1985 ،ص48)

ورغم تغليب التعليم الفرنسي الرسمي على التعليم العربي الذي كاد أن يمحى، و رغم الاهتمام الملحوظ لهذا النوع من التعليم خاصة في عهد الإمبراطورية الثالثة ، حيث ارتفع عدد المدارس بارتفاع عدد التلاميذ إلا أن المستوطنين كانوا لهذا التعليم بالمرصاد، كونه فتح أبوابه لأبـناء الجزائريين (الأهالي) ،و هذا ما وقـع (جول فيري) منظر الاستعمار الفرنسي الذي شجع على نشر التعليم الفرنسي الرسمي بين الجزائريين ، ومن خلال تأسيسه لأكثر من (15) مدرسة حكومية، إلا أنه واجه معـــــارضة شديدة عام 1883م ،من طرف فئة المعمرين. (أبو زيد ، د.س ، ص102) وكانت حجتهم الخوف على مستقبلهم في الجزائر (المعمرين)،في ظل تثقيف أبنائها على أساس أن تعميم التعليم الفرنسي الرسمي، على أبناء الأهالي سيجعلهم في المستقبل صوت واحـد يحمل شعار "الجـزائر للعرب وحدهم".

لقد كانت طموحات إدارة الاحتلال أكبر من طموحات المستوطنين، لكونـها بنت مستقبل وجـودها في الجزائر على فئة من أبناء الجزائريين، يمكن فرنستهم و إدماجهم في المجتـمع الفرنسي و ثقـافته وبالتالي يقومـــون مقامها و يسهلون عليها تسيير أمور الجزائر ، بعد تذويب كل معالم الشخصية الوطنية من خلال هذه الســياسة التي لا تكلفها الكثير، في حين كانت طموحات المستوطنين متوقفة على محو كل معالم المجتمع الجزائري، و إبقـائه على أوضاعه المزرية والمتدهورة من جهل وفـــقر و مـــعاناة و مع ذلك كانت هناك الاستـــمرارية لسياسة التعليم الاستعمارية القائمة على ضرورة تـــــفريغ المجتمع الجزائري من انتمائه الحضاري، بزيادة إنشاء المدارس الفرنسية. (سعد الله ، 1998، ص10)

المطلب الثاني: السياسة الدينية :

الفرع الأول:الوضع الديني العام في الجزائر بعد الاحتلال:

لم يكن الوضع الديني خلال فترة الاحتلال أحسن حالا من الأوضاع الأخرى للجزائر ، فهو الآخر ساءت حالته إلى درجة خطيرة جدا ، أين تعرضت المؤسسات الدينية للهدم و التخريب و التدمير ، وكان على رأس هذه المؤسسات ، المساجد و الجوامع ، و الزوايا. (كوليت ،1957 ص 40) ، إن التركيز على المؤسسات الدينية من طرف الاحتلال الفرنسي كان يهدف إلى ضرب ركـــيزة المجتمع الجزائري وهي الدين الإسلامي خاصة وأن الاحتلال أدرك أن دور المـــؤسسات الدينـــية هو الحفاظ على مقومات المجتمع الجزائري ، وبالتالي فإن القضاء عليها يعني القضاء على معالم كثيرة في هذا المجتمع ، منها الثقافية و الاجتـماعية بسبب تداخل هذه العناصر في التأثير على المـجتمع الجزائري،و لقد شملت السياسة الدينية كل ما له علاقة بالدين الإسلامي في كل مدن الجزائر، لذلك اعتبر الاحتلال الفرنسي هذا الدين خطر على مصالحه. و بالتالي لا يمكن أن يكون هناك استمرار دائم في الجزائر،وعليه لا بد من إجراء تحويل، إمّا بالتنصير أو مسح هذا الدين عن طريق الانحلال. (سعد الله ، 1998 ، ص11)

وانطلاقا من تمسك المجتمع الجزائري بدينه و تماسكه اجتماعيا صعب كثيرا مهـمة الاحتـــــلال الفرنسي، في التوسع داخل الجزائر، حيث وجد مقاومة شعبية قائمة على البعد الديني.(الخطيب، 1985، ص43) هذا الأمر كان وراء تحامل الاحتلال على الدين الإسلامي و كل من يحمل لوائه و أيـــضا "خوف الاحتلال من تحول تعاليم و دروس دعاة الدين الإسلامي إلى إيمان يملأ النفوس ،و بالتالي تستيقظ الروح النائمة وتهـــدد كيان الاحتلال في الجزائر " (سعد الله، 1998، ص10 - 70)

الفرع الثاني: حرب الاحتلال الفرنسي الصليبية ضد الدين الإسلامي:

- انتهج الاحتلال الفرنسي في سياسته الدينية حربا صليبية ، الهدف منها القضاء على الشخصـــية الدينية للمجتمع الجزائري ،حيث مست هذه السياسة : "المساجد و الجوامع و الزوايا و الأضرحة" ، إلى جانب تحريف القضاء الإسلامي و الاستحواذ على الأوقاف الإسلامية ثم سياسة التبشير.و كانت الأوامر التي أعطيت للجيش الفرنسي هدم هذه المؤسسات الدينية، و تحويل البعض منها إلى كنائس و كاتدرائيات و مـــــرابط للخـــــيول ومستودعات عسكرية، و هذا ما وقع أول الأمر في الجزائر العاصمة عند احتلالها عام 1830م حيث شهدت ضربة قوية من طرف إدارة الاحتلال، التي قامت بغلق ثلاثة عشر مسجـــدا من الحجم الكبـير و مائة و ثمانين مسجدا من الحجم الصغير ، و اثنان و ثلاثين جامعا و اثنا عشر زاوية ، و قد استمرت عـــملية تقليص هذه المؤسسات الدينية ، إلى أن وصلت عام 1892م ،إلى أربعة مساجد من الحجم الكبير و ثمانية مساجـــــد من الحجم الصغير و تسع جوامع. (a-m-g-h 229, rapport sur l'instruction publique indigène en Algérie par lieutenant gé bedeau n° date le 12 février 1847)، ومن تبعات هدم المؤسسات الدينية في الجزائر، أن بيعت أراضيها للمستوطنين لبناء منازل فاخـــرة وحمامات و مخابر ومخازن للحبوب و صيدليات ومسارح. (بوضرساية ، 2010 ، ص137)

وعليه فقد تعرضت معالم الدين الإسلامي في الجزائر من دور عبادة وغيرها إلى عدة إجراءات كما يلي:

1-المساجد و الجوامع :

ومن أهم وأبرز المساجد التي اشتهرت بها الجزائر و كانت عرضة للهـــدم و للتحـــــويل،منـها مسجد"كتشاوة"،الذي قام الاحتلال الفرنسي بتاريخ: 18 ديسمبر 1832م ،بتحويله إلى كاتدرائية أطـــلق عليها أسم كاتدرائية "سيدة الجزائر" ووقع ذلك بعد اعتصام المصلين فيها و رفضهم للتحويل، مما أدى إلى استشهاد أكثر من أربعة آلاف مصلي من الجزائريين داخل المسجد. (سعد الله ،1998 ، ص138)

وحسب الأستاذ **"سعد الله"** فأن أول مسجد في الجزائر هدم عن آخره هو جامـــــــع السيـدة عام : 1830م ،و أما "ديفوكس" فقد قام بدراسة وافية عن المؤسسات الدينية في العاصمة وحدها ، حيث حصرها في (176) معلما دينيا منها (112) مسجدا. (سعد الله ،1998 ، ص100)

ثم جاءت جوامع أخرى طالها الهدم و التخريب و منها جامع "حســـين مـــيزمورتو" و جامـــع "خضر باشا" حيث استمرت عملية هدم المؤسسات الدينية إلى بداية القرن العشرين على عهد نظام الحكم المدني. (سعد الله ،1998 ، ص111) ولم تقتصر عمليات الهدم و التحويل على مدينة الجزائر وحدها، و إنما شملت العديد من المدن الجزائـرية التي طالها الاحتلال الفرنسي و منها مدينة "قسنطينة"، التي تعرضت العديد من مساجـدها و جوامعها إلى الخراب منها مسجد "صالح باي" الذي حول إلى كنيسة ،و جامع "رحـــبة الصوف" الذي حول إلى مخزن بعد عام 1837م ،ثم حول مرة أخرى إلى ملجأ ، ونفس المصيرالذي لقيه جامع "القصبة" و الجامع "الكبير" و جامع "سوق الغـــزل"وجامع "سيدي الأخضر"(سعد الله ،1998 ، ص 148 ،149 ، 150)

و في عنابة فقد هدم فيها أكثر من (37) مسجدا، و كان من ّأهمها جامع "سيدي ابن مروان" الذي قال عنه الأستاذ "سعد الله" "أنه كان من أعظم مساجد عنابة" ، و كذلك بجاية الأخـــــــرى تعرضت فيها العديد من المساجد و الجوامع إلى الهدم قبل عام 1859م ،و قد حصرها الأستاذ

"سعدالله" نقـــــلا عن "فيرو" في(25) مسجدا و جامعا. (سعد الله ،1998 ، ص 151 ، 152)،أما الناحية الغربية فكان بها حوالي (151) مسجدا إلى غاية عام 1853م لكنها هي الأخرى كانت عرضة للهدم و الدمار خاصة في مدينتي "وهران" و "معسكر" **(سعد الله** ،1998 ، 152)

2-الزوايـــــــــا:

- الزوايا هي الأخرى على غرار المساجد و الجوامع لم تسلم من سياسة الهدم و التخريب ،كـونها عبـــارة عن مؤسسة دينية متكاملة ففيها السكن للطلبة والمربين و تتكفل بالإطعام و التعلـيم إلى جـــانب العـبادة،وهذه المواصفات أعطتها صيغة المؤسسات ذات التعليم العالي ، بالإضافـــة إلى دورها الريادي في إعلان كلمة الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي، لذلك سارعت إدارة الاحتلال إلى تقويض دعائـــم هـذه الزوايا التي أصبحت بالنسبة لها خطرا كبيرا يهدد تواجدها في الجزائر ، و كانت البداية باستباحة أوقاف هذه الـزوايا كونها الممـول الرئيسي للعديد من فئات المجتمع الجزائري، منها "المعلمين"و"الأئـــمة" و"الفقهاء"و"العلماء" و"عامة النـاس" المعوزين. (كوليت ، 1957 ،ص172) وبالنسبة لزوايا الناحية الوسطى من الوطن التي ذكرها الأستاذ "سعد الله" في أكثر من (35) زاويـــــة فهـــــناك زاوية "الجامع الكبير" التي انتهكت عام 1833م ، وقدمت كهدية لأحد المعمرين الذي حولها إلى حمامات لتهدم مرة أخرى عام 1840م، و أيضا زاوية "الشرفة" التي صودرت عام 1841م ،لتهـدم عن آخرها قـــــصد بناء مكاتب تابعة للإدارة الداخلية. ونفس المصير لقيته زوايا الناحية الشرقية سواء بالنسبة إلى قسنطينة أو بجاية ، ففي قسنطينة هناك العديد من الزوايا هدمت و خربت وحول وخرب منها زاوية "سيدي علي بن مخـلوف" و زاويـــــــة "سيدي بوعـــــنابة" ، و زاوية "سيدي الخزري" ، وزاوية "بن جلول " ،وزاوية "بن رضوان"،وفي بجاية، زاوية "سيـــدي محمد تواتي"وزاويـــــة "لالة فاطمة "وزاوية "سيدي محمد أمقران" (الخطيب ، 1985 ، ص51)

أما زوايا الناحية الغربية فقد تعرضت هي الأخرى إلى الهدم و التخريب و التحويل، خاصة وأنها انتشرت في العديد من المدن الغربية منها: "وهران" و "تلمسان" و "معسكر" و "متستغانم"، خاصة بعد نهاية مقاومة الأمـــــير "عبد القادر" عام 1847م. (بوضرساية ، 2010 ، ص139).

3-الأوقـــــــاف:

لقد عرفها الأستاذ "سعد الله" في الجزء الخامس من كتابه "تاريخ الجزائر الثقافي" على أنها " نظام إسـلامي له أهمية اجتماعية و اقتصادية كبيرة في المجتمع ،استحدثه المسلمون لتوفير المـال والســـكن وغيـــــرها من المساعدات للعلماء و الطلبة و الفقراء و الغرباء و الأسر و اللاجئين ، وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذا الغرض كالماء و الطرق ، و المساجد و الزوايا و القباب ، و هذه النظام يرمـــــز إلى التكافل الاجتماعي و التـــضامن بين المسلمين غنيهم و فقيرهم ، وهو المصدر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على الدين..." (سعد الله ، 1998 ،ص140).

إن الأهمية البالغة للأوقاف أسالت لعاب الاحتلال الفرنسي، لذلك قام أول الأمر بـهدم المـؤسسات الدينية حتى لا تكون هناك جهة أو سبب معقول لصرف الأوقاف سواء كان نقدا أو عقارا ، ومن ثمـة تكـون مبررات الاستيلاء عليها ، لذلك كانت بداية السيطرة الفعلية على الأوقاف الإسلامية في عهد قائـــــــد الحملة و الـــوالي العام آنذاك "الكونت دي بورمون" ،رغم التزامه باحترامه لشعائر الجزائريين الدينية ،بموجب المعاهدة المشؤومة بينه و بـــين "الداي حســـين" في: 05 جويلية 1830م ، لكن لم يفي بوعده ، حيـث أصـدر أمرا رسميا بـتاريخ: 08 سبتـمبر 1830م،

يقضي بالاستيلاء على الأوقـاف (الحـــــــبوس) وتأميمـها لتصبح ممـتلكات الاحتلال الفرنسي له وحده حق التصرف فيها. (قنان ، 1994، ص136،137)

والملاحظ أن الاحتلال الفرنسي بسيطرته على الأوقاف وضع المؤسسات الدينية و المشرفين عليها في قبضته، و بـــعد أن كانت الأوقاف مصدر رزق لهم أصبحوا شبه موظفين فيها، بحيث يتقاضـــــــون أجورهم عن طريقها. و كانت الأوقاف أثناء الاحتلال الفرنسي تنقسم إلى نوعين :

أ/**أوقاف عامة:** و تشمل أوقاف بيت المال، أوقاف «الـطرقات"، أوقاف "العــيون" (المياه) أوقاف «الأندلس"، أوقاف الأشراف، أوقاف "مكة و المدينة"، أوقاف "سبل الخيرات"

ب/أوقاف خاصة: و تشمل أوقاف "الشيخ الثعالبي" ، أوقاف "الجامع الكبير" ، أوقاف "مختلف المساجد" و "الزوايا" و "القباب"(Roussel, 1876 , pp 293- 295)

إن السبب الجوهري الكامن وراء الهيمنة على الأوقاف الإسلامية هو ضرب المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري ، ثم الاستحواذ على أموالها الطائلة لدعم خزينة الاحتلال. و تفقير الشعب الجزائري الذي كان نسبة كبيرة منه تعتمد عليها لسد حاجياتها المعيشية.

الخاتمة:

بعد التطرق إلى سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر خلال الفترة المذكورة في البحث يمكن الخروج بعدة استنتاجات وخلاصات التي تقودنا إلى إعطاء تقييم للسياسة الفرنسية في الجزائر كمايلي:

-أن سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر جاءت لهدف جوهري هو تحقيق مصالح الاحتلال الفرنسي في الجانب السياسي والاقتصادي.

-تسخير كل الوسائل والإمكانيات من طرف المستعمر الفرنسي وإتباع العديد من الأساليب التي تنوعت بين النظم والقوانين والإجراءات العادية والاستثنائية وغيرها.

-أن سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر مست العديد من المجالات بداية بالجانب الإداري والـــــــجانب الاقتصادي مرورا بالجانب التعليمي حيث ركز الاحتلال على مسخ الجزائريين ومسح هويتهم ومقوماتهم من لغة ودين وعادات وتقاليد ،وذلك بجعل الجزائريين اقل درجة من الفرنسيين والأوربيين الذين استوطنوا الجزائر ولعل من ابرز إجراءات المحتل في هذا الشأن سن "قانون الأهالي".

إن هذه الاستنتاجات المذكورة أعلاه تقود إلى جملة من التوصيات من أهمها:

-ضرورة إجراء دراسات معمقة حول سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر في الجوانب الإدارية والسياسية والاقتصادية والدينية ولما لا تشمل كذلك الجوانب الاجتماعية.

- التركيز على منطقة القبائل ودراستها من حيث السياسة المتبعة فيها من طرف الاحتلال الفرنسي خاصة من الناحية الدينية باعتبارها المنطقة الأكثر تضررا من حملات التنصير والتبشير فترة الاحتلال.

-ضرورة البحث من الناحية القانونية في سياسة المحتل الفرنسي في الجزائر عن طريق تكييف هذه السياسة وفق ما تتضمنه المعاهدات والمواثيق الدولية خاصة اتفاقيات "جنيف" الأربعة لعام 1949م.

قائمة المراجع:

1- د.أبو القاسم سعد الله، "الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1860)"ج1، ط1، دارا الغرب الإسلامي، 2000.

2- د. عبد الوهاب بن خليف ،"الوجيز في تاريخ الجزائر من 1830 إلى 8ماي 45"،ط2، دار بني مزغنة ،الجزائر ،2006 .

3- حسينة حماميد،"المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية،(1962-1954)"،ط2، منشورات الحبر الجزائر،2007.
4- charlesandrejulien, alistoirdelalgerie, contemporairelaconquete, etledebutsdelacolonisation, (1871-1872), Alger, casbah, 2005.
5- د.بوعزة بو ضرساية،"الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن19م"،د.ط،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م،الجزائر،2007،ص183.
6- علي قابليت وآخرون، "القضية الجزائرية أما الأمم المتحدة ،(1957 ، 1958) "،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ،الجزائر،2007 ،ص 19 .
7- البشير كاشة الفرحي ، "مختصر وقائع وأحداث الاستعمار الفرنسي في الجزائر، (1830-1962)" ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، الجزائر ،2007.
8- -شارل روبير، "لجزائريون المسلمون وفرنسا، (1871- 1919)" ،ج1،د.ط،ترجمة حاج مسعود وآخرون دار الرائد، الجزائر، 2007.
9- بوضرساية بوعزة ، "سياسة فرنسا البربرية في الجزائر"،د.ط، دار الحكمة للنشر ،2010 .
10- محمد بلقاسم حسن بهلول ، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية ،دط،المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
11- بوعلام نجادي "الجلادون" (1962-1830) ،د.ط،ترجمة محمد العراجي، الجزائر، aneb ،2007 .
12- صالح عباد ،"الجزائر بين فرنسا والمستوطنين" ،(1930-1830) ،د.ط ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،
13- الطاهر ملاخسو ،"نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية الجزائرية"، (1830-1962)،دط،ددن.
14- شارل روبير، "الجزائريون المسلمون وفرنسا "ج2 ،دط، ددن.
15- أوليفي لوكرو غراتميزون ،الاستعمار الإبادة ،تأملات في الحركة والدولة الاستعمارية،دط، ترجمة نورة بوزيدة، الجزائر ،دار الرائد ،2008 .
16- الجيلالي صاري ،"الجزائر في التاريخ"، المقاومة السياسية ،(1954-1900)،الطريق الإصلاحي الطريق الثوري،دط، ترجمة عبد القادر حرات المؤسسة الوطنية للكتاب، لجزائر،1978.
17- أندري برينيان ،"الجزائر بين الماضي والحاضر" ،دط،ترجمة رابح إسطنبولي"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1984.
18- حميدة عميراوي، "أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري ،(1830-1954)"،دط،ددن، الجزائر 2007 .
19- الغالي العربي،" العدوان الفرنسي على الجزائر ،(الخلفيات والأبعاد)" دط،ددن،الجزائر ،2007 .
20- ناصر الدين سعيدوني،" ورقات جزائرية ،دراسات وأبحاث في الجزائر في العهد العثماني"، ط1 ،دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000 .

21- عربي الهواري ، "الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي"، (1830-1960) ، ترجمة جوزيف عبد الله ، ط1 دار الحداثة ، بيروت، 1983.
22- عبد القادر حلوش ، "سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر" ، ط 1 ، دار الأمة للنشر والتوزيع ،الجزائر ، 1999.
23- أحمد الخطيب ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر ،د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985م .
24- حكمت أبو زيد ، التربية الإسلامية ، وكفاح المرأة الجزائرية ، د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، دون تاريخ.
25- د.أبو القاسم سعد الله ، "تاريخ الجزائر الثقافي" ، ج5 ،دط، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998.
26- كوليت و فرونسيس جونسون ، "الجزائر الثائرة "، ترجمة محمد علوي شريف و هندي يوسف، دط،وزارة الإرشاد القومي ، القاهرة 1957 .
27- a-m-g-h 229, rapport sur l'instruction publique indigène en Algérie par lieutenant gé bedeau n° date le 12 février 1847.
28- جمال قنان ، "قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر" ،دط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر ، 1994.
29- Chrles roussel : la justice en Algérie – les trésors retrouvés de la revue des deux nuendes , éditions maison neuve et la Roze val , monde paris 1er Erwan 1876.